فاعليات كلية الاقتصاد والتجارة

ندوة علمية

العام الجامعي 21/ 2022م

ندوة علمية

بعنوان: المؤسسات المصرفية وأدواتها التنافسية بين فرص الاستثمار تحديات التمويل

وذلك برعاية مصرف اليقين وبالتعاون مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى المتوسطة.

♣ تاريخ الندوة: 2022/06/18م

♣ أهـــداف الندوة:

1. تهدف هذه الندوة إلي التعرف على البيئة التشريعية التأسيسية للمؤسسات المصرفية في ليبيا ومدى انعكاسها على متطلبات الرقي الخدمي للمواطنين وتحديات مصادر التمويل .
2. السعي لمعرفة مدى قدرات المصارف الليبية في تبني خيارات الاستثمار في الصيرفة الإسلامية.
3. الوقوف على استعداد المؤسسات المصرفية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
4. نقاش تفاوت تسعيرة الخدمات المصرفية بالمصارف الليبية وأثارها على القدرات التنافسية.
5. تقديم إضاءات حول تجربة المصارف الخاصة وقدرتها على التميز عن المصارف العامة في تقديم الخدمات المصرفية.

♣ محاور الندوة:

1. البيئة التشريعية للمؤسسات المصرفية بين متطلبات التحفيز وتحديات الأمان.
2. رصد وتحري أزمة الثقة بين العملاء والمصارف في ليبيا الآثار السلبية وآليات العلاج.
3. جاهزية المصارف في ليبيا لتبني خيارات الصيرفة الإسلامية.
4. خيارات التمويل المصرفي الإسلامي وسبل توظيفها في المشروعات الصغرى والمتوسطة.
5. تباين تسعيرة الخدمات المصرفية بين المصارف وانعكاساته على القدرة التنافسية في المدى الطويل.

♣ الجهات المستهدفة:

1. أساتذة الجامعات والخبراء والمختصون ومراكز البحوث العلمية.
2. المجلس البلدي زليتن.
3. مدراء وموظفي جميع المصارف.
4. غرفة التجارة والصناعة .
5. ديوان المحاسبة .
6. مؤسسات المجتمع المدني.

♣ توصيات الندوة العلمية:

1. إعادة النظر في قانون الحجز الإداري من حيث منح الحق للمصارف التجارية والخاصة سلطة الحجز الإداري أسوة بالمصارف التجارية التي تساهم الدولة في رأس مالها بما يزيد على 50%.

2. تفعيل دور مؤسسات الدولة ذات الصلة بعمل المصارف ؛ وأهمها مصلحة التسجيل العقاري لضمان توقيع الرهون الرسمية على العقارات لصالح المصارف لضمان حقوقها بما تمنحه للعملاء من فرص وتسهيلات انتمائية .

3. الاهتمام بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى بخلاف المرابحة للمساهمة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

4. تطوير منظومة العمل المصرفي من خلال الرفع من جودة الخدمات المصرفية والعمل مع المصارف الأخرى بشكل يعزز المنافسة الكاملة.

5. العمل على تسهيل إجراءات التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال توفير القوانين والتشريعات التي تضمن حق المصرف عن طريق المصرف المركزي.

6. فتح المقاصة بين المنطقة (الغربية والشرقية) يساهم في توفير السيولة وتطوير العمل المصرفي وزيادة حجم المعاملات المصرفية.

7. فتح مجالات الاستثمار في المصارف الإسلامية يعتمد على مدى توفر ضمانات لهذه الاستثمارات وبالتالي البحث عن ضمانات حقيقية يتم من خلالها تمويل هذه الاستثمارات.

8. تفعيل صندوق ضمان أموال المودعين المنصوص عليه في المادة 91 من القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف في إطار إعادة الثقة في المصارف التجارية من قبل المودعين لما للصندوق المذكور من دور في ذلك .

9. تفعيل المناطق الصناعية فضلا عن إنشاء صندوق استثماري من القطاع الخاص لدعم حاضنات الأعمال .